

المساعدة القانونية في عملية الهجرة

أكتوبر 2020

قد يكون التغيير ضروري أيضًا إذا كانت هناك خلافات قوية بين طالب اللجوء والوكيل القانوني. ويجب أن يتم التقييم على أساس ظروف كل حالة على حدة. فقد يكون طالب اللجوء لا يتق في وكيله القانوني ولا يجرؤ على إخباره بأسباب لجوئه. ومن أجل السماح بالتغيير، يجب أن تكون أسباب اللجوء التي لدى طالب اللجوء على نحو يجعل من المفهوم ألا يجرؤ مقدم طلب اللجوء على إخبار وكيله القانوني بها. وعلى سبيل المثال، يُسمح بالتغيير في حالة يكون فيها مقدم طلب اللجوء قد فر من الاضطهاد من المجموعة الدينية التي ينتمي إليها وكيله القانوني. وعندما يقوم مقدم طلب اللجوء بإبلاغ مصلحة الهجرة (Migrationsverket) بالمشكلة مبكرًا، يمكن اعتبار أن هناك أسباب خاصة قائمة.

وبشكل عام يُطلب أن يكون هناك ما هو أكثر من صعوبات التعاون لكي يتم السماح بالتغيير. على سبيل المثال، يتطلب الأمر أكثر من كون طالب اللجوء لا يُحب وكيله القانوني، أو لا يعتقد أن الوكيل القانوني يعمل بجد بما فيه الكفاية، أو لا يعتقد بأن لديهما اتصال كاف. ويجب أن يتم إجراء التقييم دائمًا على أساس كل حالة على حدة. وعلى الرغم من صعوبة التغيير، لا يوجد ما يمنع التقدم بطلب للحصول عليه.

كيف يمكن للصليب الأحمر السويدي (Svenska Röda Korset) تقديم المساعدة؟
يُقدم الصليب الأحمر السويدي (Svenska Röda Korset) نصائح واستشارات بشأن الهجرة عبر الهاتف أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس الساعة 9.30 - 12.00. رقم الهاتف (رقم مجاني) هو 020 - 415 000. يتحدث مستشارو شؤون الهجرة اللغتين السويدية والإنجليزية. عندما يكون لدى الشخص الذي يتصل بخدمة تقديم الاستشارات وكيل قانوني، يُمكن للمستشار تقديم معلومات عامة ولكنه غالبًا ما يشير إلى الوكيل القانوني للحصول على مشورة أكثر تفصيلاً. وكقاعدة عامة، لا يعمل محامو الصليب الأحمر السويدي (Svenska Röda Korsets) كوكلاء قانونيين، كما أنهم ملتزمون بسياسة عدم التوصية بمحاميين أو خبراء قانونيين معينين. ولا يمكن للصليب الأحمر السويدي (Svenska Röda Korset) أن يساعد في طلب تغيير الوكيل القانوني. ولكن يُمكن للصليب الأحمر السويدي (Svenska Röda Korset) أن يُقدم المساعدة في بعض الحالات، عندما لا يكون هناك وكيلًا قانونيًا، على سبيل المثال في حالة لم شمل الأسر ومعوقات التنفيذ.

Svenska Röda Korset

Box 17563, Hornsgatan 54, 118 91 Stockholm

رقم الهاتف 08 - 452 46 00، رقم الفاكس: 08 - 452 46 01

البريد الإلكتروني: info@redcross.se | الموقع الإلكتروني: www.redcross.se



وعندما يتم احتجاز الشخص بموجب لائحة دبلن، يُمكن أيضًا تعيين محام عام/وكيل قانوني في بعض الأحيان.

ما الذي تتضمنه مهمة المحام العام/الوكيل القانوني؟

وتدفع الدولة تكاليف المحام العام/الوكيل القانوني ولكنها لا تدفع إلا مقابل العمل المرتبط بالمهمة مباشرة، أي الأعمال المتعلقة إما باللجوء أو الاحتجاز. وكقاعدة عامة، لا يتقاضى المحام العام/الوكيل القانوني أجرًا عن أعمال أخرى مثل الدعم الاجتماعي للعميل أو للمساعدة في عمل قانوني آخر. ولذا، ففي كثير من الأحيان، فإن المحام العام/الوكيل القانوني لن يكون قادرًا على تلبية توقعات العميل.

متى يحق للشخص تغيير المحامي العام/الوكيل القانوني؟

يتم تقديم طلب تغيير المحامي العام/الوكيل القانوني إما إلى مصلحة الهجرة (Migrationsverket) أو إلى محكمة الهجرة (Migrationsdomstol) تبعًا للهيئة المسؤولة عن النظر في قضية اللجوء. ومن أجل أن يكون الشخص قادرًا على تغيير المحامي العام/الوكيل القانوني، يجب على مقدم الطلب أن يثبت أن هناك أسبابًا خاصة للتغيير. من الصعب الحصول على الموافقة على التغيير، ويكون الأمر أكثر صعوبة كلما طالت العملية. وإذا كان الوكيل القانوني محاميًا، يُمكن أيضًا تقديم شكوى من سوء ممارسة العمل إلى نقابة المحامين السويدية (Sveriges advokatsamfund). وتتولى نقابة المحامين السويدية (Sveriges advokatsamfund) مهمة الإشراف على المحامين في السويد وأن يراعي المحامون الممارسات الجيدة للمحاماة. وتجدر الإشارة إلى أن مصلحة الهجرة (Migrationsverket) أو محكمة الهجرة (Migrationsdomstolen) أو محكمة الهجرة العليا (Migrationsöverdomstolen) هي التي تبت في قرار تغيير المحامي العام/الوكيل القانوني، ولكن تقييم نقابة المحامين السويديين (Advokatsamfundet) بشأن ما إذا كان المحامي قد تصرف بطريقة تم فيها انتهاك الممارسات الجيدة للمحاماة قد يكون له أهمية في القضية. وقد تكون الأسباب الخاصة للتغيير هي أن مقدم الطلب أو المحامي العام/الوكيل القانوني سينتقل إلى منطقة/مدينة أخرى، مما يؤدي إلى وجود مسافة جغرافية كبيرة بينهما أو أن يكون المحامي العام/الوكيل القانوني غير قادر على تنفيذ المهمة بسبب المرض. وقد يكون الأمر أيضًا أن أفراد أسرة ما قد قدموا طلبًا للجوء معًا، ولكن ظهرت مصالح متضاربة أثناء العملية وهو الأمر الذي يتطلب وجود محامين/وكلاء قانونيين مختلفين لحماية مصالح جميع أفراد الأسرة.

ما هو الوكيل القانوني العام؟

إن الوكيل القانوني هو محام أو محام مساعد بمكتب محاماة أو شخص آخر يُعتبر مناسبًا لمهمة تمثيل طالب اللجوء أو المحتجز. ويجوز لمقدم طلب اللجوء أن يقترح بنفسه وكيلًا قانونيًا له. ويتم تعيين الشخص ما لم تكن هناك أسباب خاصة تمنع ذلك. ويُعين الوكيل القانوني من قبل مصلحة الهجرة (Migrationsverket) أو المحكمة. وتُجدر الإشارة إلى أن الوكيل القانوني مُلتزم بواجب كتمان الأسرار.

من يحق له الحصول على الوكيل القانوني؟

يحق عادةً لطالب اللجوء الحصول على وكيل قانوني، إذا لزم الأمر. ويتم تقييم هذا الأمر على أساس كل حالة على حدة. وقد لا تكون هناك حاجة إلى ذلك عندما يكون من الواضح أنه سيتم منح تصريح الإقامة أو عندما يعتبر الطلب غير صحيح بشكل واضح ولا يرجح أن يُمنح تصريح الإقامة. ومع ذلك، يولى اهتمام خاص للأمراض النفسية وما شابهها من الأشياء التي تؤثر على القدرة على حماية حقوقهم. ويحق دائمًا للقصر غير المصحوبين بذويهم الذين يلتصقون باللجوء الحصول على وكيل قانوني. وفي حالات مثل لم شمل الأسرة وتصاريح العمل، حيث لا يكون مقدم الطلب عرضة لخطر الطرد من البلاد والترحيل، لا يكون هناك حق في الحصول على وكيل قانوني. ويكون هذا الحق غير متاح أيضًا عند الإبلاغ عن عائق أمام الإنفاذ، أي عندما تنشأ أسبابًا جديدة للحماية بعد حصول الشخص على رفض نهائي في عملية اللجوء. ومن جهة أخرى، فإن الشخص الذي مُنح فرصة إعادة النظر في قضيته بعد أن قام بالإبلاغ عن عائق أمام الإنفاذ بسبب نشوء أسباب جديدة للحصول على الحماية، يحق له الحصول على وكيل قانوني.

دور الوكيل القانوني في عملية اللجوء

يتعين على الوكيل القانوني أن يحمي مصلحة طالب اللجوء وأن يُقدم له الدعم خلال عملية اللجوء. ويكون الوكيل القانوني حاضرًا في تحقيق اللجوء وفي أي جلسة استماع شفوية في المحكمة. ويُحاط مقدم الطلب علمًا بقضيته. إذا حصل مُقدم الطلب على رفض لطلبه ويمكن الطعن على القرار، يجب على الوكيل القانوني المساعدة في الاستئناف إذا رغب مُقدم الطلب في ذلك. ويجب أن يكون الطعن كتابيًا. ويجب أن يقوم الوكيل القانوني بشرح الرفض حتى يفهم مقدم الطلب أسباب عدم منحه تصريح الإقامة وكيفية التعامل مع الأمر في الاستئناف. وينتهي دور الوكيل القانوني عند انتهاء عملية اللجوء، التي يمكن أن تكون عند منح تصريح الإقامة أو عندما لا يرغب/يستطيع مقدم الطلب الطعن/الاستئناف على القرار. وبمجرد الانتهاء من المهمة، لا يعد الوكيل القانوني ملزمًا بمساعدة العميل.

الوكيل القانوني في حالة الاحتجاز

عند احتجاز شخص ما، يُمكن تعيين محام عام/وكيل قانوني لمساعدة المحتجز أثناء عملية الاحتجاز. وفي حالة الاحتجاز بسبب الإنفاذ، المتعلقة بتنفيذ الطرد من البلاد أو الترحيل، التي يكون الشخص فيها محتجزًا لأكثر من ثلاثة أيام، يُعين محام عام/وكيل قانوني. وفي الحالات الأخرى التي يتم فيها احتجاز شخص لأكثر من ثلاثة أيام، ينبغي تعيين محام عام/وكيل قانوني.